



كلية الحقوق
جامعة المنصورة
قسم القانون الدولي العام

ماهية تجنيد الأطفال في القانون الدولي

بحث مستخلص من رسالة الماجستير في القانون الدولي

إعداد الباحثة

هناه محمد الشريف المناعي

إشراف

أ.د. الشافعي محمد بشير

٢٠٢٠ / ١٤٤٢

ملخص البحث:

تجنيد الأطفال ليس مصطلح جديد على الصعيد الدولي وإن كان قد ظهر بوضوح بعد صدور اتفاقية قانون الطفل لعام ١٩٨٩م والتي دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٠م بهدف تحديد عمر الطفل، وكذلك منع تجنيد الأطفال الذين يقل اعمارهم عن ثمانى عشر عاماً، وذلك لأن كل إنسان دون الثمانى عشر عاماً يعتبر طفلاً، وألزمت بذلك كل دول الأعضاء لأن كثير من الدول قبل هذه الاتفاقية يجندون الأطفال في عمر الثانية عشر وال>sادسة عشر دون ذلك، ولكن في الآونة الأخيرة وبعد ما نشب من حروب ونزاعات في العالم، سواء في قارة آسيا أو في قارة أفريقيا، فرض مصطلح تجنيد الأطفال نفسه على الساحة الدولية بسبب ظهور كيانات وجماعات إرهابية كثيرة في المنطقة العربية والشرق الأوسط وساعد العالم أجمع فقد أصبح تهديداً قوياً للأمن الدول واستقرارها بسبب استخدام هذه الكيانات الإرهابية للأطفال في تدريبهم واستغلالهم في الأعمال التخريبية وأعمال العنف والتغييرات الارهابية مستغلين طفولتهم وعدم إدراكهم لخطورة هذا العمل من ناحية أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية.

Search summary:

Military recruitment of children is not a new term at the international level. However, it was established after ratifying the Child Law of 1989, which entered into force in 1990, therefore determining the child's age. It also prohibited the recruitment of children under 18 years old because everywhere, a person under 18 years old is considered a child. The member states have been obliged to adopt this age restriction because many countries used to enlist children at 12, 16, etc. Recently, with wars and conflicts globally, whether in Asia or Africa, the term child soldiers has been imposed on the international scene due to the emergence of many terrorist entities and groups in the Arab region, the Middle East, and the world that it becomes a threat to states' security.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي بفضله أعطاني قدرة الوصول إلى تحقيق ما وصلت إليه من علم، وأعانني على إكمال هذا العمل الذي أحتبسه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد،،

الحمد والمنة لله سبحانه وتعالى على إتمام هذه الرسالة، أتقدم بكل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الشافعي محمد بشير على ما قدمه لي من علم نافع وعطاء ومعلومات علمية قيمة وتوجيهات ونصائح من بداية مرحلة البحث وحتى إتمام رسالتي، ويعلم الله القدير أنني مهما كتبت فلن أوفي حق دكتوري الفاضل ولو الفضل من بعد الله سبحانه فيما وصلت إليه الآن، فجزاه الله عنِّي خيراً وجعله الله في ميزان حسناته.

كما أتقدم لأغلى الناس في هذا الكون (والدتي العزيزة) التي سهرت لتربيتي وتعلمي في الوقت الذي كنت أفتقد فيه لوجود الأب (رحمه الله وأدخله فسيح جناته) وكانت لي هي الأب والأم الصديقة والمعلمة، فكان لها الفضل لما وصلت له الآن بفضل جهودها ودعمها المستمر لي.

كما أود أن أتقدم بخالص الشكر لعميد الكلية الأستاذ الدكتور شريف خاطر، ورئيس قسم القانون الدولي الدكتور عبد الله الهواري، وكل الكادر الوظيفي بجامعة المنصورة وكل من مد لي يد العون فلهم مني كامل الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لله الحمد والمنة من قبل ومن بعد والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى كل عائلتي والدتي الغالية وإخوتي وأخواتي الأعزاء، وكامل الشكر
موصول من لزوجي من بعد الله الذي وقف إلى جانبي خاصة في هاتين السنتين الأخيرتين
والصعوبات التي واجهتها الله أعلمكم وكم تحملنا، وما تمر به بلدي ليبيا الحبيبة وخاصة في الشهور
الأخيرة وما يُعانيه العالم بسبب Covid-19 إلا أنه لم يكل ولا يمل في مساندتي حتى أكمل هذا العمل
والشكر موصول بكل تأكيد لكل أساننني، وكل من ساهم في دعمي في هذا العمل، وكل من ساهم من
قريب أو بعيد في أن يجعل هذه الرسالة تخرج إلى النور.

مقدمة

عانت البشرية من ويلات الحروب على مر السنين والعصور، ولا تزال هذه الحروب تجتاح الكثير من البلدان وتتسبّب في تدمير حضارات ومعالم وثروات شعوب.

ومع تطور الأسلحة والإتجار بها نجد أن قسوة هذه الحروب أصبحت أشد وطأة خاصة على الأطفال الأبرياء وذلك بتجنيدهم وتوريطهم في تلك الحروب التي عرفت منذ القدم خاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى سبيل المثال تجنيد الأطفال في قوات المقاومة ضد الاحتلال النازي في كثير من دول أوروبا التي عانت من هذا الاحتلال كثيراً وكذلك تجنيد الأطفال في جيوش ألمانيا النازية. ويتم تجنيد الأطفال بعدة طرق منها تجنيدهم بالإكراه كخطفهم من المدارس أو الشوارع أو حتى المنازل ويتم أيضاً تجنيدهم طوعاً باستخدام بعض الضغوطات عليهم كأطفال، فقد ينضمون إلى صفوف القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة لعدة أسباب منها الفقر ويكون دافع الطفل هنا إعالة عائلته.

ونظراً لازدياد وقوع الأطفال ضحايا لتلك الحروب والنزاعات المسلحة حيث تشكّل خطورة بالغة عليهم وعلى مجتمعات بأكملها بات من الضروري إعطاء الأولوية لقضية تجنيد الأطفال في الحروب والنزاعات الداخلية ودراسة الإنتهاكات التي تجمّع عن هذه الحروب بحق الأطفال، حيث يُعد الأطفال كائنات ضعيفة لا تتمتع بالحد الأدنى من حرية الاختيار والأكثر معاناة وتعرضاً لويلات الحرب.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

يعد موضوع النزاعات المسلحة غير الدولية أو ما يعرف بـ (الحروب الأهلية) من المواضيع التي فرضت نفسها بشدة في الوقت الراهن، وعليه فإن اهتمامنا به جاء وفق اعتبارات ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية:

الميل الشخصية لمواضيع النزاعات المسلحة الغير الدولي وكذلك التغطية الإعلامية الكبيرة للنزاعات المسلحة مؤخراً من خلال القنوات الفضائية والإذاعية وغيرها من وسائل الإعلام، وبعد الإنساني ومحاولة التحقق من تنفيذ مبادئ القانون الدولي الإنساني.

الأسباب الموضوعية:

تزايد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية مما يترتب عليه انتشار واسع للسلاح وبالتالي تجنيد الأطفال الذي بات شيئاً مألوفاً، مما أصبح ضرورة ملحة إضفاء قدر من مقتضيات الإنسانية دون تمييز في عرق أو دين أو هوية.

أيضاً ضعف بعض نصوص اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩، بالرغم من أنها جاءت لتأكيد على حماية الأطفال ومنع استغلالهم في هذه النزاعات المسلحة، إلا أن الضعف واضح وجلي يمكن في عدم معالجتها لمسألة إشراك الأطفال في هذه الأعمال العدائية في القوات النظامية أو المتطوعة، وكذلك الإهمال الدولي للنزاعات المسلحة غير الدولية ومحاولة إيجاد حلول وبدائل مناسبة لها بطرحنا لهذا الموضوع.

أولاً: أهداف الدراسة.

وتوجد عدة أهداف فرعية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- القيام بدراسة تحليلية لجريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة الداخلية وفقاً وفقاً للقانون الدولي الإنساني.
- تعتبر هذه الدراسة إسهاماً في البحث وإعطاء الأولويات لمثل هذه القضايا التي تخص الأطفال في النزاعات المسلحة الداخلية.

ثانياً: أهمية الدراسة

وتكون أهمية هذه الدراسة في شقين الشق النظري والشق العملي والتي يمكن شرحها كالتالي:

• الأهمية النظرية:

مع انتشار الحروب الداخلية حيث بات مألوفاً مصطلح (طفل مقاتل) أو (الأطفال الجنود) وكذلك الاهتمام الملحوظ من قبل المجتمع الدولي بحقوق الطفل في الآونة الأخيرة، بحيث أصبح هذا الموضوع ذات أهمية كبيرة.

وجريمة التجنيد مجرية يعاقب عليها القانون إلا أنه يوجد شح بالمراجع القانونية باللغتين العربية والإنجليزية - على حد سواء - التي تتناول موضوع تجنيد الأطفال في الحروب الداخلية لذا فإن لهذه الدراسة أهمية بالغة على المستوى النظري.

• الأهمية العملية:

جريمة تجنيد الأطفال واغتصاب براعتهم واستخدامهم كأدوات حرب والتضحية بهم كذروع بشرية في الصف الأول أثناء هذه النزاعات الداخلية ومعرفة ما تتضمنه القوانين الدولية باتفاقياتها وقراراتها وما تكفله من حماية لهؤلاء الأطفال موضوع يستحق الدراسة ومن الجانب العملي يعد مرجع للعاملين بشؤون القانونية كقضاة ومحامين يمدهم بالمعرفة الازمة لمواجهة وتجنب هذه الجريمة.

بالإضافة إلى أنها تهدف إلى محاولة إيجاد طريقة للابتعاد بال المدنيين بشكل عام عن ويلات الحرب، أو على الأقل تجنيبهم لها، نظراً لأنهم الأكثر تضرراً من النزاعات المسلحة ولكونهم الطرف الضعيف في النزاع.

وأيضاً تهدف هذه الدراسة إلى التذكير باجتهد المحاكم الجنائية الدولية، لسيما محكمة يوغوسلافيا التي كان لها دور كبير في تطوير المفاهيم القانونية وأدخال معايير ومؤشرات شديدة الدقة فيما يتعلق بتعريف النزاعسلح وتمييزه عن غيره من الأوضاع العنيفة كالإضطرابات والتوترات الداخلية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة.

تحدد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

- إن للمجتمعات دور مهم في منع جريمة تجنيد الأطفال خاصة من الجانب التربوي والتوعوي فما هي الأسباب التي تجعل الطفل ينضم لصفوف المقاتلين طواعية وما الأسباب التي تجعل من الإيقاع بهم شيئاً سهلاً؟
- ما هي الإنتهاكات التي تمارس على هؤلاء الأطفال أثناء الحروب الداخلية؟
- ما آليات الحماية الجنائية للأطفال من التجنيد أثناء الحروب الداخلية في المواثيق الدولية؟
- وما هو دور المنظمات والهيئات واللجان الدولية في حماية الأطفال في الحروب الداخلية وأيها كان أقوى في نصوصه لضمان عدم تجنيد الأطفال ومنع إشراكهم في هذه الحروب؟
- وما دور النظام الدولي في مكافحة هذه الجرائم البشعة؟
- وهل المساءلة الجنائية تطال الدول أم الأفراد أطراف النزاع وهل يتم مساءلة الطفل عما أرتكبه من جرائم؟

رابعاً: فرضيات البحث.

١. يوجد أساس قانونية لحماية الأطفال أثناء فترة النزاعات المسلحة.
٢. يضمن القانون الدولي حماية الأطفال وحظر تجنيدهم من قبل أطراف النزاع طوعاً أو كرهاً.
٣. وجود الكثير من الإنتهاكات التي تمارس ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
٤. للهيئات الدولية والمنظمات واللجان الدولية دور مهم وفعال في توفير حماية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة.

خامساً: حدود الدراسة.

الحدود الزمنية: منذ القدم عُرف حب الناس لتعليم أطفالهم حمل السلاح آن ذاك (الرمح والسيف ورمي القوس) ولكن حدود فترة الدراسة الزمنية تبدأ من بداية التسعينيات خاصة في إفريقيا، حيث تشي ظاهرة تجنيد الأطفال في الحروب الأهلية وإلى آخر المستجدات فيما يتعلق بهذه القضية الجُدُّ مهما من خلال القانون الدولي الإنساني، ووفقاً لقواعد المحكمة الجنائية الدولية والقوانين المحلية والوطنية.

الحدود المكانية: تمحورت الدراسة حول أكثر المناطق التي شهدت ولازالت تشهد الحروب الداخلية والنزاعات المسلحة كاليمين والعراق وسوريا على سبيل المثال وليس الحصر.

سادساً: خطة البحث

ينقسم هذا المستخلص من الدراسة المعونة بـ: النظام الدولي في مكافحة تجنيد الأطفال في الحروب الداخلية إلى فصل تمهيدي وثلاث مطالب وهي كالتالي:

الفصل التمهيدي: ماهية تجنيد الطفل في الحروب الداخلية

المطلب الأول: مفهوم تجنيد الأطفال

المطلب الثاني: أسباب تجنيد الأطفال

المطلب الثالث: التأصيل القانوني لتجنيد الأطفال

وقد ختمت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تمكنت من التوصل إليها من خلال رحلة البحث، ومن ثم عرض بعد ذلك ما نراه ضرورياً من التوصيات إلى الجهات ذات العلاقة لوضع إطار قانوني مناسب لهذا الموضوع.

الفصل التمهيدي

ماهية تجنيد الأطفال

في أواخر القرن العشرين شهد العالم انهيار العديد من الدول خاصة في إفريقيا، حيث كثرت الحروب الداخلية وراجت تجارة الأسلحة، وبات الأمن والسلام غائباً عن المنطقة منذ العام ١٩٩٧.

ومع تزايد وانتشار هذه الفوضى والنزاعات الداخلية، والتي قامت معظمها على أساس قبلي أو ديني أو قومي، سهل التأثير على الأطفال وإجبارهم في الانخراط في أعمال القتال والتخييب والتجسس^(١)، وبما أننا في زمن أصبح فيه استغلال الأطفال في هذه الجرائم وسرقة براعتهم وتقييد حرياتهم وذهب حقوقهم شيئاً ملوفاً.

أردت في هذا الفصل أن أبين وأوضح ثلاثة مطالب، وهي: مفهوم تجنيد الطفل لغةً، واصطلاحاً، وتعريف وافٍ لمصطلح (الطفل المجندة)، والأسباب التي قد تجعل من الطفل فريسة سهلة لاستغلال في هذا جرائم تنتهك القوانين والأعراف الدولية ، بالإضافة إلى التأصيل القانوني لهذه الجريمة، ألا وهي: جريمة تجنيد الطفل.

(١) د/ فضيل طلافعه، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص ١١١.

المطلب الأول

مفهوم تجنيد الأطفال

ينبغي ألا يفهم التجنيد على أنه التجنيد الرسمي فقط، بل هو كل تجنيد فعلي لا يتضمن أي رسميات، فالجانب المهم في التجنيد هو: أن يكون الطفل مادياً في صفوف الجماعة المسلحة.

ويقصد بالتجنيد: هو تشغيل وتطبيع الطفل - ذكرأً كان أو أنثى - الذي لم يبلغ سن الثامنة عشرة؛ لأجل إشراكه في أعمال حربية وقتالية أو في أعمال مرتبطة بذلك.

مفهوم تجنيد الطفل لغة:

التجنيد اسم، مصدر جند، هو: الجمع، وجند الجنود: أي جمعها، وأعلن عن تجنيد الجنود الاحتياطيين: جمعهم لمواجهة حرب أو كارثة ليكونوا في حالة تأهب، نوادي عليه للتجنيد الإجباري: للانخراط بالخدمة العسكرية والإجبارية، جند (فعل) جند يُجند تجنيداً فهو مُجند، والمفعول مُجنَّد، جند الجنود: صيرهم جنوداً وهياهم لذلك، جند الشباب لبناء طريق الوحدة: عبآهم، جند الجنود: جمعها، جند فلاناً: صيره جندياً^(٢).

مفهوم تجنيد الطفل اصطلاحاً:

وهو تجنيدهم أو إشراكهم في النزاعات المسلحة واستهدافهم في النزاعات، ويعرف أيضاً: بأنه يشير إلى الانتماء إلى الجيش، سواءً أكان هذا إلزامياً أو إجبارياً أو طوعاً، إلى أي مجموعة مسلحة أو قوة مسلحة من أي نوع كانت سواءً أكانت نظامية أو لا^(٣).

تعريف الطفل المجنَّد:

يعرف بأنه كل ذكر أو أنثى لم يتم الثامنة عشرة من العمر، يعد جندياً بقصد إشراكه في الأعمال القتالية أو غيرها من الأعمال المتصلة بها^(٤).

(٢) أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ج ٢، المكتبة العلمية، بيروت، بلا سنة للطبع، باب الطاء، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦ ص ٣٩٤.

(٣) التقرير الصادر عن (ائتلاف وقف استخدام الأطفال الجنود) الطبعة الأولى، ١٩٩٩ استخدام الأطفال كجنود في أفريقيا.

(٤) منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد إشراكه في النزاعات المسلحة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، كلية الحقوق، العدد الأول ٢٠١٥ ص ١٢٧.

والمقصود من الأعمال المتصلة بالأعمال القتالية، منها: حمل السلاح والذخائر أو نقلها، كذلك استخدام الأطفال في نقاط التفتيش أو التجسس، واستخدام الأطفال كدروع بشرية لمواجهة الأعداء، أو المساعدة والخدمة بأي شكل من الأشكال، كما عرف الأطفال بأنهم: (الأشخاص دون سن الثامنة عشرة من العمر فتى كان أو فتاة، انضم بشكل طوعي أو إجباري إلى جيش حومي أو أية جماعة مسلحة بغض النظر عن طبيعة العمل الذي يقوم به) ^(٥).

وأذكر هنا أيضاً (مبادئ كيب تاون) لعام ١٩٩٧، بتعريف الطفل المجند: (أي شخص تحت سن الثامنة عشرة يكون فرداً في أي نوع من الجماعات المسلحة النظمية وغير النظمية بأي صفة أو وظيفة كانت بما في ذلك الطباخون والمراسلون والمرافقون لهذا الجماعات، الذين تتعدى صفتهم الاجتماعية كونهم أعضاء في أسرة) ^(٦).

وقد عرفت المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان الأطفال الجنود بأنهم الأشخاص الذين لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة، وسبق أن شاركوا في الصراع العسكري المسلح ^(٧).

إن مشكلة تجنيد الأطفال أو إشراكهم في العمليات العسكرية أصبحت ظاهرة عالمية، كما أن هناك أطفالاً انتحاريين في العديد من الدول - كما لاحظنا ذلك في العراق من قبل داعش على سبيل المثال - وأطفالاً يعملون كأعضاء في عصابات مسلحة في كولومبيا، ومقاتلين دون سن العاشرة في أفغانستان والسودان، ومتى تم تجنيد الأطفال أو إقرار إشراكهم في القتال، فإن تدريسيهم يجري بطريقة تستهدف تحطيم صلاتهم بأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وتغيير قيمهم الأخلاقية.

وكل ذلك تحت ذريعة تعليمهم كيف يقاتلون؟ والكثير من هؤلاء الأطفال يرغمون على الاشتراك

(٥) عامر الفاخرى، النظام القانوني للأطفال الجنود في القانون الدولي، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة البحرين، العدد الأول ٢٠١٤، ص ١٣٤.

(٦) تعتبر مبادئ كيب تاون مجموعة من القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة والتي تم اعتمادها عام ١٩٩٧، بندوة عقدها اليونيسيف (unicef) بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية لغرض تطوير الإجراءات الخاصة لمنع تجنيد الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

(٧) محمد الندي، الأطفال الجنود في القانون الدولي الإنساني، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٤٣.

في قتل أفراد أسرهم؛ لكي يتعلموا الجد والقسوة ويصبحوا مقاتلين أشداء على حسب زعم قادتهم^(٨).

إن جريمة تجنيد الأطفال على الرغم من عدم إمكانية حصر الأطفال الجنود المجندون في النزاعات المسلحة، إلا أن هذه الجريمة تعد قتلاً لأحلام الطفولية في مهدها ودفنه في تلك الحروب والنزاعات، كما أن هذه الظاهرة لها أثر كبير في نفوس كل من يعمل في المنظمات الإنسانية والقانونية، خاصة مع ارتفاع عدد الأطفال المجندين في صفوف المليشيات والجماعات المسلحة.

وعن كيفية تجنيد الأطفال: تعددت الطرق، فقد يجند الأطفال قسراً أو طوعاً، ومن هذه الطرق: اغتصاب الفتيات وإجبارهن على اللتحاق بهذه المعسكرات^(٩)، والاختطاف أو الإرغام على الانضمام إلى هذه الجماعات، أو يرغمون على ذلك لأجل الدفاع عن عائلاتهم، أو قد يتم التقطفهم بشكل تعسفي من الشوارع أو المدارس، بالإضافة إلى استخدام وسيلة غسيل الدماغ من قبل أصحاب المصالح خاصة، وكما أشرت في مقدمة هذه الدراسة أن التكنولوجيا هذه الأيام أصبحت وسيلة سهلة لغسل دماغ الأشخاص والأطفال خاصة، حيث إن اللعب الإلكترونية تعتبر أحد هذه الوسائل وأفضليها؛ لأنها أقل تتبع ومراقبة من وسائل التواصل الاجتماعي.

و عند ذكر الأعمال التي قد توكل لهؤلاء الأطفال الذكور منهم والإإناث، فنجدهم قد يوظفوا كحملين أو طباخين أو جواسيس أو في الجبهات القتالية، وكثيراً ما يتعرض الأطفال الجنود للعقوبات القاسية من قبل قادتهم إذا ما أهملوا أو قصرروا في أداء واجباتهم أو فشلوا في التدريبات العسكرية، أو لعدم طاعتهم الأوامر أو لاستسلامهم لطفلتهم وسعيهم لللهو واللعب، أو لهروبهم من فرقهم أو جماعاتهم^(١٠).

وأود أن أنوه هنا إلى أن هذه الظاهرة (تجنيد الأطفال) في صفوف القوات الحكومية أو الجماعات

(٨) أ.م. عبير نجم عبد الله الخالدي، حقوق الطفل في ظل الأزمات الاجتماعية، الطفل العراقي - جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية.

(٩) UN.Doc. A/51/306, 1996, op. cit, p. 13. إجبار الأطفال على تعاطي المخدرات والكحول حتى يكونوا مطيعين.

(١٠) تدرج العقوبات من أبسط عقوبة جسدية، وهي: الحرمان من الطعام إلى بتر الأصابع أو الأذن أو الأنف أو الضرب العنيف الذي يصل للموت، ويتم تنفيذ العقوبة حتى بواسطة أحد الأطفال الموجودين، وبسبب عنف العقوبات سجلت حالات انتحار بين الأطفال الذين أدخلوا المستشفى من آثار العقوبات التي تعرضوا لها وطبقاً لبحث أجري بتكليف من الأمم المتحدة تصل عقوبة من يحاول الفرار من الخدمة العسكرية إلى السجن أو الإعدام دون محاكمة ينظر: التقرير الصادر عن اليونيسيف، الأطفال والتنمية في التسعينيات مقر الأمم المتحدة، نيويورك، ص ٢١١.

الأسلحة أو إشراكهم في العمليات العدائية أو غير العسكرية، ظلت قضية غير معترف بها عالمياً إلى حد كبير حتى نهض التحالف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال عام ١٩٩٨، وذلك بالقيام بصورة منظمة بتحديد الفتيات والفتىان المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة المتحاربة في كل دولة تمر في ظروف النزاعات المسلحة^(١١)، ووفقاً للقانون الدولي فإن الأطفال الجنود هم ضحايا.

وإشراك الأطفال قسراً في النزاعات المسلحة لا تأتي إلا بعد تعريضهم لظروف نفسية وبدنية قاسية- لا تقع على من هم في مثل أعمارهم تترك آثارها عليهم- بحيث يعاني أغلبهم آثاراً نفسية طويلة الأجل، تجعل أمر معالجتهم وإعادة دمجهم أمراً معقداً ومكلفاً^(١٢).

وأخيراً وكما لاحظنا أن كل التعريفات والمفاهيم الخاصة بالطفل المجند تشتراك في أن (الطفل المجند هو الذي يقل عمره عن سن الثامنة عشرة، ويشارك في النزاعسلح أو يقوم بتقديم الخدمات بأي وسيلة كانت ومهما كان نوعها).

(١١) وثيقة منظمة العفو الدولية رقم IOR80/001/2003، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٣، ص

(١٢) الكاتب الأديب جمال بركات، منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بخصوص تجنيد الأطفال بين معالجات الأمم المتحدة وقصور التشريعات العراقية، ٢٠١٩.

المطلب الثاني

أسباب تجنيد الأطفال

نتيجة للعنف المستخدم ضد الأطفال بسبب النزاعات الدائرة سواء كان النزاع دولياً أم إقليمياً أم داخلياً، والذي يحط من القيم التي تقوم عليها العلاقات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، مما يجعل الأطفال ينشأون وهو لا يدركون ما يعنيه الأمان، فيكبرون ويدبرون دائرة جديدة من العنف، وينقلون القيم المنحرفة إلى من يأتي من بعدهم^(١).

وحيث إنه من الصعب تجنب الأطفال من المشاركة في مثل هذه النزاعات بالرغم من الجهد الدولي المتخذ بهذا الخصوص، وقد يجند الأطفال لأسباب عديدة وقد تكون هذه الأسباب هي: نقص في عدد الجنود الراشدين، إلا أنه قد يرجع سبب تجنيدهم لميزة تميزهم عن غيرهم من الجنود الراشدين. بالإضافة إلى ذلك: سهولة استخدامهم في المعارك وسهولة السيطرة والتأثير عليهم وعلى إرادتهم، والاندفاع وحب المغامرة لدى هؤلاء الأطفال وسرعة التعليم لديهم واكتسابهم المهارات.

أيضاً سأذكر هنا ما يعد أهم مسببات تجنيد الأطفال سواء طوعية أو إجبارية وهي كالتالي:

١) البحث عن الحماية والأمان:

إن الأطفال الذين شاهدوا عمليات القتل أو المذابح أو التهجير أو التدمير سواء كان من خلال الواقع أو من خلال شاشات التلفاز أو من خلال شبكات التواصل الاجتماعي أو من خلال ألعاب الأطفال التي تعرض هذه الجرائم، يعودون الأكثر ميلاً للالتحاق بالقوات أو الجماعات المسلحة التي يعتقدون أنها ستكون أكثر أمان لهم إن كانوا ضمن صفوفها لمواجهة الأخطار القائمة والعنف المستعر^(٢).

ويعد هذا أحد الأسباب الخارجية، أي خارجة عن النفس البشرية، وتحيط بالطفل نتيجة لعوالم الترهيب والترغيب من أجانب أو عوالم العقيدة المنحرفة من جانب آخر، والتي يكون تأثيرها أكبر

(١) Maggie Black_children in conflict_UNICEF_AU.K.Agenda-1998-p.1
1998-p.1

(٢) في أوغندا يستخدم جيش المقاومة الوطني نحو ٣٠٠٠ طفل معظمهم فقدوا أحد أبويهما أو كليهما وباتوا ينظرون إلى الجيش كبديل لوالديهم، وضع الأطفال في العالم ١٩٩٦ التقرير الصادر عن اليونيسيف، ص ١٧.

بطبيعة الحال، ذلك أن التأثير العقائدي يكون له صدأه، خاصةً أن الأطفال في مقتبل العمر وينتقلون ويتأثرون بما يطرح من أفكار ولو كانت خارج جادة الصواب، لذا فإن هناك عوامل كثيرة، كطول فترة النزاع والعقائد المنحرفة والإرهاب وما يترتب على ذلك من قتل وتشريد وفقدان للأهل والأصدقاء، بالإضافة إلى ضعف الوازع الأخلاقي لدى المتحاربين، يؤدي إلى أن يتحول الأطفال إلى القتال والمشاركة فيه، فمشاهد القتل والذبح وانتشار الدمار في المدن والتخريب يجعل الأطفال يميلون للانضمام لأحد أطراف النزاع.

(٢) أسباب اقتصادية واجتماعية:

وتدرج من ضمن الأسباب والعوامل الذاتية التي تتبع من سن الطفل وتعيش معه وتدفعه لينضم إلى صفوف الجماعات المسلحة أو القوات الحكومية، مع العلم أن تلك الدوافع والأسباب تكون على قدر كبير من الأهمية، إذ إنها نابعة من شخصية الطفل وعلاقته بالمجتمع، ذلك أن أغلب تلك الدوافع نابعة من محظوظ الطفل الأسري والاجتماعي ومنها: (مادية واقتصادية واجتماعية)، فأما الاقتصادية فتعتبر من العوامل البارزة والمهمة التي بسببها يلتحق الأطفال إما بصفوف الجماعات أو القوات المسلحة من أجل ضمان وتوفير أبسط سبل العيش^(١).

فقط يكون الحافز للتطوع هو إيجاد وسيلة للبقاء أو الإعالة وخاصة عندما يكون الفقر والبطالة هما بدليلاً التطوع، وهنا قد تؤثر الأسرة في عملية تجنيد الطفل؛ لأنهم بحاجة للدخل المادي، كما يحدث في بعض الحالات، حيث يتم دفع أجور الطفل إلى الأسرة، أو تكون هناك حواجز أخرى، مثل: تأمين الطعام أو توفير الدواء.

إن الدافع المادي قد يكون أكثر من مجرد حب البقاء؛ لذلك فإن الجيش قد يمثل الطريق الوحيد الذي يؤثر أو يكون فعالاً في تبديل الحالة الاجتماعية للأفراد، وقد تتضمن الفتيات إلى جماعات النزاع المسلحة؛ هرباً من زواج مبكر أو زواج مسلط فوق رؤوسهن والعكس أيضاً فقد يلتحقن بالجيش بتشجيع من أهلهم؛ هرباً من احتمال الزواج من قرین فقير^(٢).

(١) صلاح المغربي، النظام القانوني لحماية الأطفال المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، دراسة حالة في أفريقيا، مطبعة الفضيل للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠١١، ص ١٦٥.

(٢) كارسيبا ماشيل، تقرير حقوق الأطفال وحمايتها، أثر النزاعسلح على الأطفال، وثيقة الأمم المتحدة، الجمعية

٣) أسباب بيئية وثقافية:

إن الدول التي تمر بدوامة الحروب تكون البيئة الممتازة لتجنيد الأطفال فيها؛ إذ ينخرط الطفل في صفوف المقاتلين لأن الحياة العسكرية في بلاده تعد وسيلة للارتفاع في المجتمع ونيل مكانة وتقدير، إذ إن تسليح الطفل في هذه المجتمعات تعد وسيلة لإثبات الرجولة، كذلك يدفع الطفل للانخراط في الحياة العسكرية ضغط أقرانه الذين جندوا من قبل، وكثيراً ما تؤثر قيم العائلة والمجتمع في قدرة الطفل على تقييم الظروف واتخاذ القرار الخاص بالانخراط في الحياة العسكرية، فمما هي العدالة الاجتماعية والأخلاق أو التعصب الديني أو التصفيية العرقية تعد من العوامل التي تدفع إلى العنف في بعض المجتمعات خلال النزاع^(٤).

أيضاً لعقيدة وإيمان هؤلاء الأطفال بما يقاتلون من أجله دور كبير في تجنيدهم، خاصةً أنهم في مرحلة بناء وتكوين لهويتهم وشخصيتهم، فهم يؤمنون بما يفعلون، فنجدهم يقاتلون ظناً منهم أنهم يقاتلون من أجل الحرية والسياسة أو من أجل أمور مادية أو من أجل إرساء العدل أو من أجل معتقدات دينية، ونلاحظ هذا الشيء في عدة دول حيث يجند الأطفال للعمليات القتالية والانتهارية باسم الدين وغيرها من الأمور.

ونلاحظ في هذا المطلب أن أسباب تجنيد الأطفال تعددت، وذكرنا منها: الأسباب ذات الأهمية في المقام الأول، ولكنني أردت أن أضيف إلى هذه الأسباب بعض النقاط التي توضح بشكل أكبر دور الحروب الأهلية بعد سقوط الدولة في الفوضى والدمار والجرائم التي من ضمنها جريمة (التجنيد)، ففور سقوط الدولة تنتشر الأسلحة في الشوارع فيما تكتها كل فرد من أفراد الشعب فقد لا يعرف الفرد استخدامها ولكن الكثرين يتاجرون في هذه الأسلحة وبأسعار باهظة الثمن، وهذا في ذاته جريمة يحاسب عليها القانون، ونرى أيضاً هذا حاصل بصورة واضحة في الشرق الأوسط وفي عدة دول كسوريا والعراق واليمن وغيرها، وعلى هذا المنهاج تزداد عملية تجنيد الأطفال وإعدادهم ليكونوا

العامـة 1996- P24.etc A/51/306 كـفـوا عن تـجـنـيد الـأـطـفـال فـي الـجـيـش، منـظـمة رـادـا باـزـنـينـ، الـائـلـافـ الدـولـيـ منـ أـجلـ وـقـفـ تـجـنـيدـ الـأـطـفـالـ وـالـائـلـافـ الدـولـيـ منـ أـجلـ إـقـاـدـ الـأـطـفـالـ، الـمـلـكـةـ الـمـتـحـدـةـ، صـ5ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ.

(١) المسؤولية الجنائية الفردية الناشئة عن جريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الرابع/٢٠١٧ السنة التاسعة.

مقاتلين من الطراز الرفيع.

المطلب الثالث

(التأصيل القانوني لتجنيد الأطفال)

عند ذكر جريمة تجنيد الأطفال فنحن هنا نتحدث عن شيء عرف منذ القدم وليس وليد اللحظة، وتوجد عليه شواهد تاريخية تؤكد ذلك، ففي بعض المجتمعات القديمة كانوا يقومون بتربيه الطفل على تعلم فنون القتال والقوة والجلد والشراسة.

أي أن توريط الأطفال في النزاعات المسلحة واستغلالهم في مثل هذه الجرائم ليس شيئاً جديداً، بل أصبحت ظاهرة معروفة، بل وباتت مألوفة جداً في أيامنا هذه، والجدير بالذكر: إن هناك أطفالاً قاتلوا وهم صغار بالسن وبعدها أصبحوا عسكريينًّا كباراً، مثل: فرديرك الكبير ملك روسيا، ونابليون، وهتلر، وماوتسي تونغ^(١) أيضاً ثبت ثبوتاً قاطعاً تجنيد الأطفال في جيوش ألمانيا النازية خاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كما ثبت تجنيدهم أيضاً ضمن قوات المقاومة ضد الاحتلال النازي في كثير من دول أوروبا التي تعرضت إلى هذا الاحتلال وعانت منه، الأمر الذي عرض حياة الكثيرين منهم للخطر بل وللموت المحقق^(٢).

وكانت بعض المجتمعات القديمة تربي أطفالها ليصبحوا جنود المستقبل، فمثلاً: في مدينة إسبرطة كان الآباء يضعون أطفالهم بعد ولادتهم في المياه الباردة في الأنهر، فإذا تحملت أجسامهم هذا الوضع فإنهم يستحقون العيش ومن ثم سيكونون جنوداً كباراً أشداء في المستقبل، وإن حصل العكس ولم يتحملوا فإنهم لا يستحقون الحياة، وفي اليونان القديمة تم تسجيل حالات لمشاركة أطفال في سن مبكرة تتراوح أعمارهم بين (٧-٩) سنوات في معسكرات التدريب إلا أنهم لم يشاركون في القتال، وإنما عملوا كخدم وحراس^(٣).

أما في أوروبا فكان الأمر مختلفاً، حيث لم يتجاوز عمر الطفل المقاتل اثنى عشرة سنة للمشاركة والانضمام لقوات نابليون في الحروب، وفي بريطانيا استخدم الأطفال في سن الخامسة عشرة في

(١): محمد الندي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، ص ٣٠

(٢) غسان خليل تعزيز آليات حماية حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، الندوة الإقليمية حول الطفولة، بيروت، ٢٤ إلى ٢٧، ٢٠٠١/٤.

(٣) محمد الصوا، موقف الإسلام من تجنيد الأطفال، مجلة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، الجامعة الأردنية، العدد ١٧، ١٩٩٩ ص ٣٧٦.

الأعمال القتالية.

والليوم نرى ازدياداً ملحوظاً في جريمة تجنيد الأطفال، وكيفية انضمائهم للتجنيد، سواء أكان ذلك في صفوف النظامية أو في صفوف الجماعات المسلحة، إذ انتشرت مشاركة الأطفال في الفترة الأخيرة بصورة كبيرة.

ويزداد عدد الأطفال المجندين ما بين صفوف القوات النظامية أو الجماعات المسلحة، ومن جانب آخر تقوم الجماعات المسلحة في بعض الدول الأفريقية بتجنيدهم وضمهم إلى صفوفه^(٤).

وتعد سوريا واليمن والعراق ولبيبا وأوغندا من ضمن الدول التي تقوم بتجنيد الأطفال، ولا ننسى في هذا الشأن داعش وضمه للكثير منهم إلى صفوفه، ولهذا أود أن أذكر نفاصيل توضح كيفية انتشار التجنيد في هذه الدول:

تجنيد الأطفال في العراق:

تأتي العراق من بين (٣٠) دولة قد قاموا بإجبار الأطفال على الانضمام إلى صفوف جماعات مسلحة ومن ثم تجنيدهم، فقد استغل النظام في الثمانينات والتسعينات الأطفال وتم استخدامهم في مختلف الفعاليات كالأشباء صدام إذ نجد أن هذه الفتاة كانت تستخدم أطفالا بأعمار صغيرة جدا حتى وصلت ما بين ثمانى وعشرون سنوات^(٥).

وبعد سقوط نظام صدام اتهمت أمريكا وبريطانيا بعد احتلال العراق باستخدام الأطفال في الحروب أثناء الاحتلال وازداد تعرض الأطفال في ذلك الوقت إلى أشد وأصعب أنواع الانتهاكات، فالبيئة والأجواء كانت مناسبة لأن يسلك الطفل طريقه إلى أن يصبح جنديا في تلك الجماعات وذلك بحرمانه من توفير أبسط الحقوق، كالتعليم إلى جانب التخويف والترهيب والتهجير وتذليل في المستوى المعيشي والفقر والجوع، وتذليل في مستوى الصحة وممارسة القتل أمامه، حيث أصبح الطفل فريسة سهلة لهذه

(٤) عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار القافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص ٢٥٧.

(٥) إذ تم تشكيل ما يسمى بأشبال صدام وتصل أعمارهم ما بين ١٠-٨ سنوات وحصلوا على تدريبات وتجمیعهم في معسكرات خاصة، كذلك أكدت اليونيسيف استخدام الجيش العراقي لما يقارب ٨٠٠٠ طفل خلال الفترة من عام

١٩٧٩-٢٠٠٣.

الجماعات^(٦).

ويتم استخدام الأطفال الجنود في عدة وظائف كإصال معلومات وحمل السلاح وكدروع بشرية، ومن جهة أخرى نجد أن العراق ساير القوانين والاتفاقيات الدولية في تجريم تجنيد الأطفال بصرف النظر بما إذا كانوا فعلا متورطين، كما يتعرضون للمحاكمة في محاكم العراق، وتصدر بحقهم أحكام بالسجن على أنهم إرهابيون.

وأسذكر هنا بعض هذه القوانين:

١) قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٢، جاء في المادة الأولى من القانون:

أولاً: يقصد بالإتجار بالبشر لأغراض هذا القانون تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم، بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاحتجاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة^(٧).

٢) قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (٣) لسنة ٢٠١٠ :

حدد هذا القانون سن الثامنة عشرة كحد أدنى للالتحاق بصفوف القوات المسلحة بجميع أصنافها إذ نصت المادة (٣٠) ألا يقل عمر المتطوع عن ثمانية عشرة عاماً، وبذلك فقد منع القانون العراقي تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في العديد من التشريعات الدولية ليأتي ذلك وفق القوانين ومتوافقا مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة^(٨).

٣) قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) الذي صدر عام ٢٠٠٥:

تناول تجنيد الأطفال كجريمة حرب ضمن مواده لمحاكمة النظام السابق بارتكاب الجرائم المنصوص عليها في نظام تلك المحكمة،أخذت المحكمة بعدة مسائل منها: تجريم تجنيد الأطفال بالرغم

(٦) عروبة جبار الخزرجي، نفس المصدر ص ٢٥٦-٢٥٩.

(٧) يسر نصیر جواد، جريمتی التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير الدولية من قبل کيانات غير دولية، عمان، ٢٠١٨.

(٨) يسر نصیر جواد، نفس المصدر.

من وجود إشارات لتجنيد الأطفال خلال ذلك الوقت^(٩).

٤) قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ المعدل:

إذ نصت الفقرة الثالثة من المادة (٩١)، على اعتبار الأعمال الآتية من أسوأ أشكال عمل الأطفال، وهي ممنوعة ككل أشكال العبودية أو الممارسات المشابهة لذلك: **كبيع الأطفال أو الإتجار بهم أو عبودية الأرض أو الإقراض بالعبودية أو العمل القسري أو الأعمال المفروضة بالقوة يتضمنها تجنيد الأطفال لاستخدامهم في النزاعات المسلحة**, وبهذا فإن قانون العمل قد عد تجنيد الأطفال من أسوأ أشكال عمل الأطفال وهي محظورة^(١٠).

تجنيد الأطفال في سوريا:

ما يسمى بالجيش الحر، جبهة النصرة وداعش كل هؤلاء الأطراف مهتمون بتجنيد الأطفال، فحسب تقارير الأمم المتحدة فإنه يوجد (٢٧١) طفلاً في صفوف الجيش الحر، و(١٤٢) في صفوف جبهة النصرة، و(٢٤) حالة في صفوف داعش مع ذكر أن هذه الإحصائية غير مؤكدة ١٠٠%， ولكن هذا العدد موجود بطبيعة الحال قد يقل أو يزيد قليلاً، ولا ننسى ذكر (صفوف الوحدات الكردية) كوحدات حماية الشعب ووحدات حماية المرأة، حيث وثقت منظمة (Human Rights Watch) وجود تجنيد الأطفال لأول مرة سنة ٢٠١٢، وأشارت في تقرير لها أن الأطفال في عمر الرابعة عشرة ساعدوا ما يسمى بالجيش الحر في أدوار مختلفة، فيما قاتل الأطفال في عمر الخامسة عشرة، وأيضاً تم استخدامهم كجواسيس وفي الهجمات الانتحارية، كما دعت جميع الجهات إلى وقف تجنيد الأطفال^(١١).

إن الحياة المأساوية التي يعيشها الأطفال في سوريا بسبب الحرب ومع تعدد الأسباب كان تشارط الطائفية ودمير المدارس وغيرها مما يتربّط عليه قلة التعليم لهؤلاء الأطفال ويجعل من عملية ضمهم لتأي طرف من الأطراف السابقة الذكر وتجنيدهم أو غسل دماغهم شيئاً سهلاً التحقيق، وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة للعام ٢٠١٤ بأنه قد شُن هجوماً على المرافق التعليمية وأكثر من ٥٠ مدرسة لأغراض

(٩) يسر نصیر جواد، نفس المصدر

(١٠) يسر نصیر جواد، نفس المصدر.

(١١) محمد الندي، مرجع سابق، ص ٣١

عسكرية^(١٢).

أيضاً الجدير بالذكر ما جاء في المؤتمر الثالث في بروكسل، للعام ٢٠١٩ أنه أكثر من مليوني طفل سوري أي أكثر من ثلث الأطفال السوريين هم خارج المدرسة^(١٣).

قالت بريانكا موتاباراثي القائمة بأعمال مديرية قسم الطوارئ في هيومن رايتس واتش: لا تزال وحدات حماية الشعب رغم تعهدها بالتوقف عن استخدام الجنود الأطفال تجند الأطفال بالتدريب العسكري في الأراضي التي تسيطر عليها، ويزداد الأمر فطاعةً عندما يجند الأطفال من العائلات المستضعفة دون علم أهاليهم أو إخبارهم بمكانتهم^(٤).

وفي محاولة للعمل على الاصلاحات من طرف المشرع السوري لبعض القوانين المتعلقة بتجنيد الأطفال في سوريا جاء قانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٣، ومما جعل المشرع السوري يقوم بهذه الخطوة، الآثار المدمرة لاستخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة واستغلال الأطفال وطمس براعتهم باستخدامهم في أمور الجاسوسية والقتل والقيام بالعمليات الانتحارية، وينص هذا القانون على الآتي:

كل من جند طفلا دون سن الثامنة عشرة من العمر، بقصد إشراكه في عمليات قتالية أو غيرها من الأفعال المتصلة بها، كحمل الأسلحة أو المعدات أو الذخيرة أو نقلها أو زراعة المتفجرات أو استخدامه في نقاط التفتيش أو المراقبة أو الاستطلاع أو تشتيت الانتباه أو استخدامه كدروع بشرية أو في مساعدة الجناة وخدمتهم بأي شكل من الأشكال أو غير ذلك من الأفعال القتالية، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من عشرة إلى عشرين سنة، والغرامة من مليون إلى ثلاثة ملايين ليرة سورية.

١) تشدد العقوبة المشار إليها في الفقرة السابقة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة إذا نتج عن الفعل إحداث عاهة دائمة بالطفل، أو الاعتداء الجنسي، أو إذا تم إعطاؤه مواد مخدرة، أو تم التأثر على عقله بأي من المؤثرات العقلية، وتكون العقوبة الإعدام إذا أدى الجرم إلى وفاة الطفل^(١٤).

(١٢) التقرير السنوي إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاعسلح (509/2019/S-907/73/A).

(١٣) لا لضياع جيل (الاستثمار والمستقبل) الحماية والتعليم لكل الأطفال والسورين منشور المؤتمر الثالث في بروكسل، مارس ٢٠١٩.

(٤) مقال عن سوريا: "وحدات حماية الشعب" تجند الأطفال النازحين
<https://www.hrw.org/ar/news/2018/08/03/320976>

(١٤) المادة رقم ٤٨٨ مكررة من القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣

تجنيد الأطفال في اليمن:

تُعد الطبيعة القبلية لليمن أو المجتمع في اليمن من أهم الأسباب لتجنيد الأطفال، إذ يعتبر الانضمام لصفوف المقاتلين رمزا للرجلة، بالإضافة إلى عامل الفقر، حيث تعتبر اليمن من الدول التي تعد نسبة الفقر فيها عالية بسبب المنازعات المسلحة الداخلية.

وأكَد تقرير خبراء الأمم المتحدة الصادر في يناير ٢٠١٨ على ثبوت جريمة تجنيد الأطفال في حرب اليمن، وبحسب تقرير لمنظمة سياج الحقوقية في اليمن، فإن نسبة تجنيد الأطفال في صفوف الحوثيين، وصلت إلى ٥٠ بالمئة، ووصل عدد الأطفال المجندين لديهم ممن تتراوح أعمارهم بين ستة أعوام وسبعة عشر عاما، إلى ٨٠٠٠ طفل (التقرير نشر في يونيو ٢٠١٦) أي أن هذه الأرقام تضاعفت أكثر من أربع مرات، أي أن الأطفال المجندين قد يبلغ تعدادهم من ثلاثين إلى أربعين ألف طفل دون السابعة عشرة من العمر^(١٥).

وبالرغم من أن اليمن قد نصت في قوانينها محددة سن ١٨ سنة الحد الأدنى لتجنيد الأطفال، ومع ذلك فالقوات المسلحة لا تخلو من هما دون سن ١٨ سنة وذلك بسبب الفوضي التي تعم نظام التجنيد وبذلك فالالتحاق بالجيش فرصة أمام المواطنين وخاصة الأطفال لأن فرص العمل الأخرى محدودة جدا وهذا بالنسبة لاطفال المجندين في القوات العسكرية الحكومية^(١٦) وفي بعض الأوقات قد يوافقون الاهالي على تجنيد أطفالهم بسبب الوضع الاقتصادي السيء، والحال اسوء للاطفال المجندين من قبل الجماعات المسلحة اليمنية الغير حكومية.

كما نتطرق في نهاية هذا المطلب في لمحه سريعة إلى الحديث عن الجنود الأطفال في أفريقيا، حيث اعتبر من العام ٢٠١٧ سبعة من بين أربعة عشرة بلدا تجند الأطفال الجنود في قوات الدولة أو الجماعات المسلحة في أفريقيا، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكولومبيا، وباكستان، ومالي، ونيجيريا، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، وتشاد، ولبيبا^(١٧).

(١٥) مقال للكاتب: هاني مسحور عن تجنيد الأطفال في حرب اليمن.. القابل الموقوتة على الموقع الإلكتروني:
<https://almashhadalaraby.com/news/37456>

The coalition to stop use of child soldiers.Global report.2008.Yeman. 16

(17) Child Soldiers International Annual Report “2016-2017” Child Soldiers.org

وعن تجنيد الأطفال في ليبيا:

ليبيا حديثة عهد بهذا النوع من الحروب، فمنذ العام ٢٠١١ عند بداية النزاع تلت الأمم المتحدة عدة تقارير مفادها وقوع انتهاكات جمة ضد الأطفال في ليبيا بسبب القتال، ومشاهدة بعض الأطفال يتدرّبون عسكرياً، ويرتدون لباساً عسكرياً ويحملون أسلحة، ويقومون بعدة أعمال قتالية، وأيضاً يقومون بالوقوف في نقاط التفتيش لتوفير الحماية والأمان، حيث إن ما يزال يثير قلق الكثيرين^٢، كما تعذر على الصليب الأحمر الوصول إلى بعض السكان خاصة في مدينة سرت ومصراته أثناء اندلاع هذا النوع من الحروب بين الأطراف المتناهية.

وفي منتصف سنة ٢٠١١ لم تستطع الأمم المتحدة تأكيد هذا الخبر بأن المجلس الانتقالي الوطني أرسل إلى جميع الجبهات بطلب عدم تجنيد الأطفال في النزاع المسلح، وتعمل الحكومة الليبية الحالية على معالجة هذا الأمر مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بحماية الأطفال أوقات النزاع.

فقد تم استخدام الأسلحة الثقيلة في مواجهة المحتجين وهم عزل تلك الأسلحة المصممة لمواجهة الحروب الكبيرة والدروع، وهناك الكثير من الأطفال تعرضوا للقتل بسبب الصواريخ التي نهالت على المدن المحاصرة دون التفرقة بين الأطفال ومن يحملون السلاح، حيث تعرض عدد كبير لعاهات وتشوهات مستديمة الذي غيرت حياتهم وأحلامهم نتيجة للقصف الهمجي على المدنيين بدون تمييز متجاوزاً بذلك كافة الاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية المدنيين وحماية الأطفال، وذلك أثر تأثير سلبي على نفسيتهم وغيرت من شخصيتهم، وهذا ابرز سبب الذي جعل الأطفال الليبيين ينظمون في هذه النزاعات المسلحة التي لم ولن يتوقعوا قبل ذلك هذا المستقبل الطائع.

ومع مرور الوقت شهدت ليبيا حتى الآن الكثير من الحروب الأهلية، فإن الأطفال يوماً بعد يوم يصبحون أكثر عرضة للزج بهم في هذه الحروب الأهلية.

و تعد أفريقيا واحدة من أكبر قارات العالم في تجنيد الأطفال، وهذا مرده إلى أسباب مختلفة، وذلك بسبب النزاعات المستمرة فيها والمتمثلة في الفقر المستشري بعدد كبير من دولها، وانتشار

(٢) أنظر صلاح المغربي، النظام القانوني لحماية الأطفال المقاتلين في القانون الدولي الإنساني دراسة حالة في إفريقيا، مطبعة الفضيل للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠١١.

الأسلحة الخفيفة وزهد ثمنها، إذ إن السودان تمثل فيها عمليات تجنيد الأطفال بصورة مأساوية اثناء اندلاع النزاع المسلح في السودان منذ عام ١٩٨٣، ومن ثم إجبارهم على الانضمام إلى أطراف النزاع سواء كانت الحكومة أو الجماعات المسلحة، كما يتم استخدام الأطفال بالخطوط الأمامية في المعارك، وقد حدث هذا في أحد المعارك في "جونغلي" حيث كان الأطفال مرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة في دارفور من اشترکوا بشكل فعلي في النزاع المسلح في الإقليم ما بين مايو ويوليو عام ٢٠٠٦.^(١٨)

(١٨) صلاح المغربي، نفس المرجع، ٢٠١١، ص ٨٨-٨٩-٩٠.

الخاتمة

وفي خاتمة هذه الدراسة، والخوض في حيّثيات هذا الموضوع تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات نوضحها فيما يأتي:

- أهم النتائج:

١. إن جريمة تجنيد الطفل في القانون الدولي، تشكل انتهاكاً لأبسط الحقوق والمقومات الأساسية للإنسان بشكل عام، وللطفل بشكل خاص.
٢. أن تجنيد واستخدام الأطفال دون الخامسة عشرة من العمر للعمل بوصفهم جنوداً أمر محظوظ بموجب القانون الدولي الإنساني وطبقاً للمعاهدات والأعراف.
٣. من الانتهاكات التي تمارس على الأطفال أثناء فترة النزاعات المسلحة كالتجنيد قسراً أو طوعاً وخطفهم بدون إرادة منهم من أمام بيوتهم ومدارسهم وتعرضهم للخطر المحتم والزج بهم في الصفوف الأمامية كذروع بشرية في الحروب الداخلية إستغلالهم وإستغلال طفولتهم البرئية.
٤. قد يضمن القانون الدولي في نصوصه حماية للأطفال كضمان حماية الجريحي والأسرى ولكنه قد لا يضمن الحماية الكاملة المتمثلة في منع أطراف النزاع من استخدام هؤلاء الأطفال في هذه الجرائم!
٥. المحاكم الدولية والخاصة وتعارضهم في الآراء فيما يخص محاكمة الأطفال عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي يقومون بها أثناء النزاعات المسلحة قد إنتهت بتوكيل المحاكم الوطنية عن هذه المسألة.

- أهم التوصيات:

١. مكافحة جريمة تجنيد الأطفال وضمان عدم إفلات المسؤولين عن هذه الجريمة من العقاب، من خلال إصدار القرارات والنصوص التي تجرم هذه الفعل، وتنكل عقابها.
٢. عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية لبحث مواضيع تجنيد الطفل، وفي المقام الأول النظر في تحديد الحد الأدنى لسن التجنيد للأطفال.
٣. إن التغيرات البيئية والثقافية والاجتماعية مع مرور الوقت وباختلاف الزمن تحتم علينا النظر في هذه المسألة بعمق أكثر.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

١. أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ج ٢، المكتبة العلمية، بيروت، بلا سنة للطبع، باب الطاء، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٦
٢. د. الفضيل طافحة، حماية الأطفال في القانون الدولي الإنساني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م
٣. صلاح محمد المغربي، النظام القانوني لحماية الأطفال المقاتلين في القانون الدولي الإنساني، دراسة حالة في إفريقيا، مطبعة الفضيل للنشر والتوزيع، ليبيا، ٢٠١١م.
٤. عروبة جبار الخزرجي، حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩
٥. محمد الندي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات العربية، بيروت، ٢٠١٥.

ثانياً: المقالات العلمية والبحوث الدورية:

١. عامر الفاخرى، النظام القانوني للأطفال في القانون الدولي، مجلة الحقوق، جامعة البحرين، ع ١، ٢٠١٤
٢. منال مروان منجد، الطفل في جريمة تجنيد الأطفال بقصد اشراكه في النزاعات المسلحة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، كلية الحقوق، ع ١، ٢٠١٥
٣. إعلان كيب تاون، بجنوب إفريقيا بشأن منع تجنيد الأطفال لعام ١٩٩٧
٤. أ.م . عبير نجم عبد الله الخالدي، حقوق الطفل في ظل الأزمات الاجتماعية، الطفل العراقي جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية و النفسية
٥. المسؤولية الجنائية الفردية الناشئة عن جريمة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الرابع / السنة التاسعة ٢٠١٧.

ثالثاً: الرسائل والمذكرات الجامعية

١. يسر نصير جواد، جريمتى التجنيد والاغتصاب الواقعة على الأطفال في النزاعات المسلحة غير
رابعاً: المراجع الأجنبية المترجمة إلى العربية

1. Maggie Black – Children in Conflict – UNICEF-AU.K.Agenda-1998
2. Child Soldiers International Annual Report (2016-2017) Child Soldiers.org

خامساً: المقالات الصحفية على شبكة الأنترنت :

١. عن وثيقة منظمة العفو الدولية في الموقع:

www.amnesty.org.ru/liberary/index/araora800012003?open&of

٢. غسان خليل، تعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة، الندوة الإقليمية حول الطفولة، بيروت،
٢٠٠١ على الموقع الإلكتروني للمنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا على الموقع
الللكتروني:

<https://www.nohr-omdex.php?option=com>

٣. محمد الصوا، موقف الإسلام من تجنيد الأطفال، مجلة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية،
الجامعة الاردنية، ع ١٧٩٩، ١٩٩٩.

٤. مقال (وحدات حماية الشعب) سوريا تجنيد الأطفال النازحين

<https://www.hrw.org/ar/news/2018/8/3/321087>

٥. مقال شيماء بلهول، موقع ٢٤ الأخباري، براءة في أتون الحرب، مليشيا الحوثي وجرائم تجنيد
الأطفال ٢٠١٩

٦. مقال للكاتب: هاني مسحور عن تجنيد الأطفال في حرب اليمن.. القابل الموقوتة على الموقع
الإلكتروني: <https://almashhadalaraby.com/news/37456>

٧. الكاتب الأديب جمال برకات، منشور على شبكة النبأ المعلوماتية بخصوص تجنيد الأطفال بين
معالجات الأمم المتحدة وقصور التشريعات العراقية، ٢٠١٩.

٧. لا لضياع جيل (الاستثمار والمستقبل) الحماية والتعليم لكل الأطفال والسورين ،منشور المؤتمر
الثالث في بروكسل، مارس ٢٠١٩

سادساً: الوثائق العامة:

١. التقارير:

- تقرير اليونيسف (وضع الأطفال في العالم) ١٩٩٦
- التقرير الصادر عن (ائتلاف وقف استخدام الأطفال الجنود) الطبعة الأولى، ١٩٩٩، استخدام الأطفال كجنود في أفريقيا
- التقرير السنوي إلى الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاعسلح (S-/٢٠١٩/٥٠٩)
- وثيقة منظمة العفو الدولية رقم IOR80/001/2003، بتاريخ ١٤ يناير ٢٠٠٣.

٢- القرارات :

قرارات الجمعية العامة:

UN.Doc.A/51/306,1996.. •

٤. القوانين الوطنية :

- القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣
- قانون الطفل اليمني رقم (٤٥) لسنة ٢٠٠٢

قائمة المحتويات

٤	شكر وتقدير
١	مقدمة
٥	الفصل التمهيدي: ماهية تجنيد الأطفال
٦	المطلب الأول: مفهوم تجنيد الأطفال
١٠	المطلب الثاني: أسباب تجنيد الأطفال
١٤	المطلب الثالث: (التأصيل القانوني لتجنيد الأطفال)
٢٢	الخاتمة
.....	قائمة المراجع:
٢٧	قائمة المحتويات